منظمة العمل الدولية

# استجابة منظمة العمل الدولية للطوارئ في الأرض الفلسطينية المحتلة

مدخل إلى برنامج /ركيزة التعافي في استجابة منظمة العمل الدوليّة للطوارئ في إطار الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

**ملخص**

آخر تحديث أيار/مايو 2024

## لمحة عامة

**الشركاء**

وزارة العمل، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الاقتصاد الوطني،

والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، واتحاد الغرف التجاريّة الصناعيّة والزراعيّة الفلسطينية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة

**المدة**

12 شهر (المرحلة الأولى)

**الميزانية المطلوبة**

20 مليون دولار امريكي

**آليّة تمويل خطة الاستجابة للطوارئ**

تُموّل خطة الاستجابة للطوارئ من خلال ترتيبات تمويل متعددة المانحين تحقيقًا لأقصى درجات المرونة والبرمجة التكيُّفية. يغطي التمويل جميع المخرجات دونما رصد المبالغ حصرًا لمخرجٍ دون الآخر. سيتلقى الشركاء لدى التمويل متعدد المانحين تقارير سرديّة وماليّة سنويّة عن كامل برنامج ركيزة التعافي لخطة الاستجابة للطوارئ، إضافةً إلى الإيرادات والنفقات المتراكمة.

وضعت منظمة العمل الدولية **خطة استجابة للطوارئ** للتخفيف من أثار الحرب على العمال وأصحاب العمل الفلسطينيين، عملاً بقرار مجلس إدارة منظمة العمل الدولية الصادر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ووفقاً للولاية المنوطة بالمنظمة وللأولويات المحددة في برنامج العمل اللائق للأرض الفلسطينية المحتلة (2023-2025). وتهدف الخطّة إلى دعم الأنظمة الوطنية وتعزيز دور اطراف الإنتاج الثلاثة في التخفيف من تأثير الأزمة المتواصلة. وتماشيًا مع التوصية بشأن التشغيل والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود رقم 205 لعام 2017، تستند خطة الاستجابة للطوارئ إلى الميزة لدى منظمة العمل الدولية في برامج تعافي سوق العمل بعد الكوارث، ودمج مبادئ العمل اللائق في جهود الإغاثة الطارئة والتعافي المبكر. وتعي المنظمة أهمية العمل بما ينسجم مع السياق الأوسع لبرامج الأمم المتحدة للإغاثة والتعافي من أجل تلبية الاحتياجات الفورية الناشئة في سوق العمل الفلسطيني.

وتضع الخطة سلسلةً من التدخلات **عبر ثلاث ركائز مترابطة هي الإغاثة والتحليل والتعافي، عملاً بمحور الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام(HDPN)**. ويجري حاليًا العمل على تنفيذ ركائز الإغاثة والتحليل، مع استكمال العديد من الأنشطة. ومنذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ساهمت منظمة العمل الدولية بأكثر من مليونَي دولار أمريكي من مواردها الخاصة لتطبيق هذه الركائز وبذل جهود الإغاثة الطارئة. ويشمل ذلك دعم أكثر من 9,000 عامل من غزة الذين تقطعت بهم السبل في الضفة الغربية، وتسهيل نقل 130 حاوية مملوكة لمشاريع أعمال مقراتها في غزة، ومحتجزة في الموانئ الإسرائيلية منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر إلى الضفة الغربية. ويتضمن ذلك أيضًا جمع وتحليل البيانات حول تأثير الحرب في سوق العمل الفلسطيني. ويهدف **برنامج/ركيزة التعافي** في خطة الاستجابة للطوارئ إلى استعادة فرص العمل وانعاش او مشاريع الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تنفيذ ثلاثة مكونّات مترابطة هي: تعزيز التشغيل، والحماية الاجتماعية، وإنعاش مشاريع الأعمال.

بناءً على الأدلة والمعلومات المستمدة من ركيزتَي الإغاثة والتحليل، وانطلاقًا من خبرة منظمة العمل الدولية في مجال تعافي سوق العمل، صُممت مجموعة من التدخلات لبرنامج ركيزة التعافي، بالشراكة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ويشمل ذلك أعمال التعافي المبكر في غزة، بالإضافة إلى فعاليّات التعافي وبناء القدرة على الصمود في الضفة الغربية.

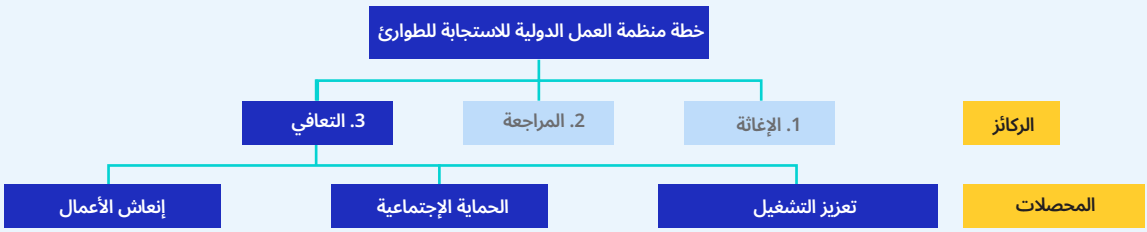

# السياق

أدّت الحرب في غزة مقرونةً بتصاعد وتيرة العنف في الضفة الغربية إلى تدمير حياة الفلسطينيين وسبل عيشهم واقتصادهم. يعاني قطاع غزة من كارثة إنسانية. فمنذ 27 مايو 2024، قتل أكثر من 36,050 فلسطينيا في غزة، وأصيب 81,026، ونزح 1.7 مليون، ناهيك عمّا لحق بالخدمات الأساسية والبنية التحتية من سحقٍ ودمار[1]. وترزح الضفة الغربية تحت نير الاحتلال المستمر والتوسع الإستيطاني، وتصاعد عنف المستوطنين، والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع والخدمات، والصعوبات المالية المتزايدة. أصيب أكثر من 5000 فلسطيني في الضفة الغربية، وقتل 489 شخصًا حتى مايو/أيار 2024[2]. وتُفيد تقديرات منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن تكبّد الفلسطينيين خسارة أكثر من نصف مليون فرصة عمل في الأرض الفلسطينية المحتلة في خلال الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وآذار/مارس 2024[3]. ويواجه كلٌّ من موظفي القطاع العام ونسبة كبيرة من العاملين في القطاع الخاص تخفيضات في الرواتب بينما يكافح أصحاب العمل لتسديد فاتورة الأجور. وتترجم الخسائر في الدخل المتكبّدة جرّاء فقدان فرص العمل إلى خسائر هائلة في دخل العمل اليومي بلغت 21.7 مليون دولار أمريكي، ويرتفع حجم هذه الخسائر ليصل إلى 25.5 مليون دولار أمريكي في اليوم إذا ما اقترن بالخسائر التي لحقت بالدخل والناتجة عن دفع الأجور بشكل جزئي وانخفاض الدخل.

ألحقت الحرب بالاقتصاد الفلسطيني آثار فادحة. فالانكماش الحاد في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 32.8 في المائة إجمالا, يُعزا إلى انكماش القيمة المضافة في جميع القطاعات، ويُرتّب تداعيات خطيرة على مستويات المعيشة ونتائج سوق العمل، ضمنًا فرص العمل وساعات العمل والدخل[4] . وترى كلاً من العمال والمؤسسات سيّما الصغيرة ومتوسطة الحجم يُكافح في سبيل التكيّف مع الوضع. ومن المتوقع أن تصل مستويات الفقر المرتفعة أصلاً إلى معدّلات غير مسبوقة.

كشف البحث الذي أجرته منظمة العمل الدولية بالتعاون مع اتحاد الغرف التجاريّة والصناعيّة والزراعيّة الفلسطينية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، أنَّ 98.8 في المائة من الشركات التي شملتها الدراسة في الضفة الغربية تأثرت نتيجة الحرب[5]. ويواجه أكثر من 97 في المائة منها انخفاضًا في حجم المبيعات الشهرية، واضطر ما يُناهز النصف إلى تسريح العمال مؤقتًا. وتضرر بشكلٍ خاصّ كلّ من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم حيث اضطر أكثر من 40 في المائة منها إلى تسريح العمال على نحوٍ دائم.

1. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، «الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل: اليوم 234»، 27 مايو 2024.
2. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية،"الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل: التحديث العاجل رقم 169"، 24 مايو 2024.
3. منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني، أثر تصعيد الإعمال العدائية في غزة على سوق العمل والمعيشة في الأرض الفلسطينية المحتلة: النشرة رقم 3، آذار/مارس 2024.
4. يستند التقرير إلى مناقشات جماعية مركزة مع الشركات في سبعة قطاعات ومسح شمل 701 شركة في الضفة الغربية في مختلف المحافظات.
5. منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني، أثر تصعيد الإعمال العدائية في غزة على سوق العمل والمعيشة في الأرض الفلسطينية المحتلة: النشرة رقم 4، أيار/مايو 2024.

## تأثير الحرب في فرص العمل وإجمالي الناتج المحلّي

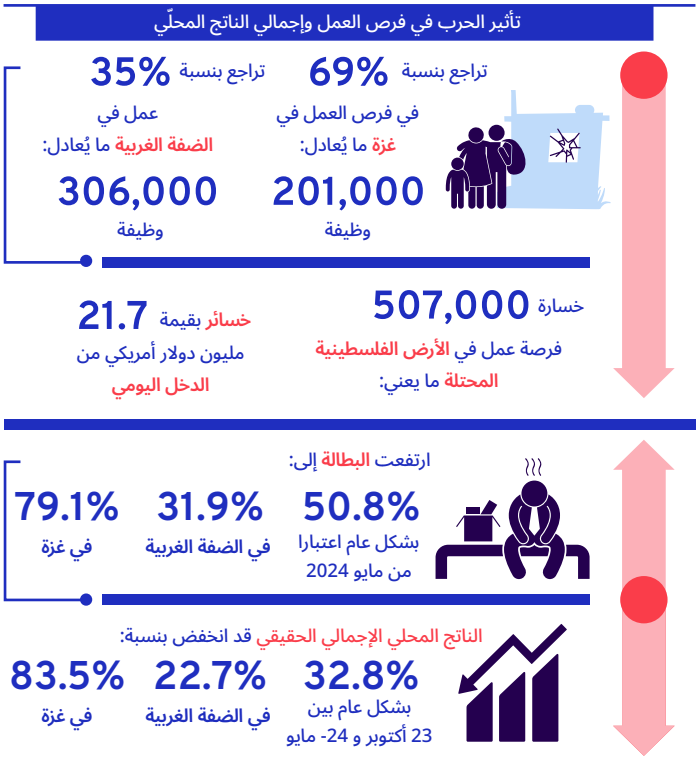


المرجع: منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني، أثر تصعيد الإعمال العدائية في غزة على سوق العمل والمعيشة في الأرض الفلسطينية المحتلة: النشرة رقم 3، آذار/مارس 2024.
مصدر البيانات لجميع البيانات الأخرى: منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني، أثر تصعيد الإعمال العدائية في غزة على سوق العمل والمعيشة في الأرض الفلسطينية المحتلة: النشرة رقم 4 ، مايو 2024.
ملاحظة: تستند أرقام التقييم هذه، الصادرة في شهر آذار/مارس 2024، إلى حسابات البيانات التي جرى جمعها ابتداءً من شهر كانون الثاني/يناير وستصدر أرقام جديدة عن الوضع.

## أهم 10 طرق تستخدمها الشركات للتأقلم

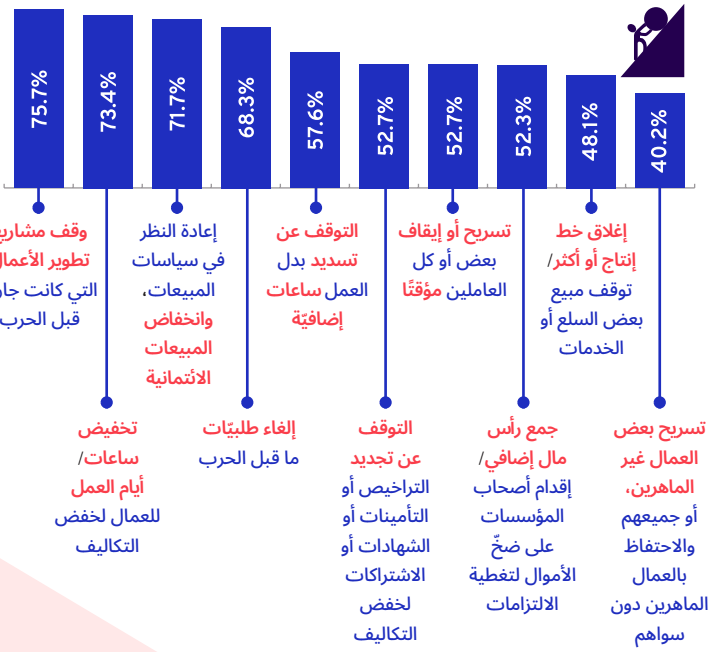

وتكافح الشركات في سبيل البقاء من خلال خفض ساعات أو أيام العمل لخفض التكاليف، وإغلاق خطوط الإنتاج، وإلغاء الطلبيّات، وتسريح العاملين ــ من دون أن تتمكّن في بعض الأحيان من تسديد كامل مستحقاتهم أو تعويضات نهاية الخدمة. أدى ذلك إلى تراجع متوسط القوى العاملة في مختلف القطاعات، حيث انخفض إجمالي متوسط القوى العاملة بنسبة 18 في المائة. وسيكون لهذا تأثير سلبي في المستقبل حيث ستتراجع القوة الشرائية - بنسبة 70 في المائة، وفقًا لتقديرات اليونيدو - وسيُرتّب مزيدًا من الانكماش الاقتصادي في الضفة الغربية.

أمّا الأثر على العمّال فواضحٌ ومثيرٌ للقلق بالقدر نفسه. فقد أفادت الغالبية الساحقة من المشاركين في الاستطلاع عن تراجع دخل الأسرة بنسبة 40 إلى 100 في المائة نتيجة خسارة افرص العمل، وتقاضي أجور متجزأة، والتحوُّل إلى العمل بدوامٍ جزئيّ. وتتشابه هذه الأنماط نسبيًّا بين النساء والرجال.

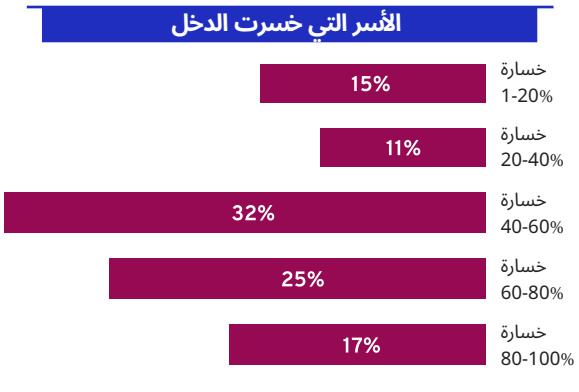


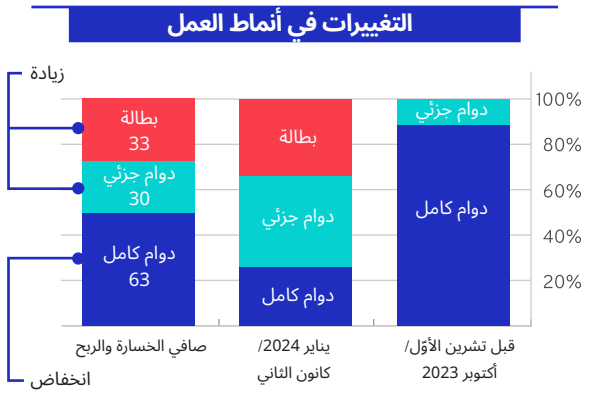


المصدر: الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2024

# محصِّلات ومخرجات برنامج التعافي وركائز خطة الاستجابة للطوارئ

**الركيزة 1: الإغاثة | يستطيع العمال النازحون وأصحاب العمل المتضررون من غزة الوصول إلى تدابير الإغاثة الفورية من خلال آلية منسقة**

مخرج الإغاثة 1.1. يستطيع العمال النازحون من غزة إلى الضفة الغربية تلبية احتياجاتهم الأساسية

مخرج الإغاثة 1.2. يحصل العمال النازحون من غزة الذين تقطعت بهم السبل في الضفة الغربية على دعمٍ فوريٍّ للدخل

مخرج الإغاثة 1.3. تأمين الدعم الفوري لأصحاب العمل من غزة لإدارة الشحنات

**الركيزة 2. المراجعة | تسمح البيانات والتحاليل بتكوين فهمٍ أفضل للتأثير المباشر للصراع على سوق العمل، وتصميم التدخلات اللاحقة**

مخرج المراجعة 1.1. التحليل النوعي يوفر فهمًا واضحًا لتأثير الصراع في العمّال وأصحاب العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة

مخرج المراجعة 1.2. نشرات دوريّة حول تأثير الحرب على التشغيل وسوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة

مخرج المراجعة 1.3. تقديم الدعم الفني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في ما يخص المسح الدوري للقوى العاملة

**الركيزة 3**
**برنامج**
## التعافي

**يبدأ سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة بالتعافي من أثر الحرب من خلال إنعاش الوظائف والأعمال التجارية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية**

المحصّلة

تعزيز التوظيف

الميزانية
7.5مليون$

**محصّلة التعافي 1. تعزيز التشغيل | يتمتع العمال المتضررون بإمكانية الوصول إلى فرص العمل اللائق والعدالة الاجتماعية**

**مخرج التعافي 1.1.** تولّد برامج الاستثمار كثيف العمالة فرص العمل اللائق والبنية التحتية والخدمات الأساسية

**مخرج التعافي 1.2.** دعم الوصول إلى العمل اللائق من خلال التشغيل وخطط التدريب المهني المعجلة

**مخرج التعافي 1.3.** تقدم المنظمات العماليّة النموذجيّة المعلومات والخدمات القانونيّة والمناصرة لتحسين علاقات العمل وحماية العمل واستحداث فرص العمل

المحصّلة

الحماية الاجتماعية

الميزانية
7.5 مليون$

**محصّلة التعافي 2. الحماية الاجتماعية | يتمتع الرجال والنساء الفلسطينيون وأسرهم بإمكانية الوصول إلى أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق، مما يضمن أمن الدخل إزاء مخاطر دورة الحياة**

**مخرج التعافي 2.1.** تحسين الاتساق والتنسيق في برامج المساعدة الاجتماعية من خلال الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

**مخرج التعافي 2.2.** تحديد المخصصات الاجتماعية للفئات الضعيفة الأكثر تضرراً من الأزمة

**مخرج التعافي 2.3.** إنشاء نظام تامينات البطالة المؤقتة لمعظم العمال المتضررين

المحصّلة

إنعاش الأعمال

الميزانية
5 مليون$

**محصّلة التعافي 3. إنعاش الأعمال | اكتساب المنشآت في القطاعات ذات الأولوية قدرةً أكبر على الصمود والتعافي السريع من خلال تعزيز سلاسل القيمة وتعزيز الوصول إلى خدمات دعم مشاريع الأعمال**

**مخرج التعافي 3.1.** دعم الشركات والمؤسسات الاجتماعية من خلال إمكانية الوصول إلى التمويل ومدخلات الأعمال والأسواق الجديدة

**مخرج التعافي 3.2.** دعم منظمات أصحاب العمل للمنشآت المتضررة في القطاعات الاقتصاديّة الحيويّة

**مخرج التعافي 3.3.** تعزيز المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير سلسلة القيمة في القطاعات ذات الأولوية

© ILO

## محصّلة التعافي 1 لخطة الاستجابة للطوارئ: تعزيز التشغيل -

### يتمتع العمال المتضررون بإمكانية الوصول إلى فرص العمل اللائق والعدالة الاجتماعية

سجّلت معدلات البطالة ارتفاعًا حادًا، بعد أن كانت تمثل أصلاً تحديًا كبيرًا في الأرض الفلسطينية المحتلة قبل الحرب، ومن المتوقع أن تُسجِّل رقمًا قياسيًّا - مع خسارة الفلسطينيين أكثر من نصف مليون فرصة عمل، وارتفاع معدل البطالة إلى 50.8 في المائة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة اعتبارا من مايو 2024 (79.1 في المائة في غزة و 32 في المائة في الضفة الغربية). تشير التوقعات إلى زيادة معدل البطالة السنوي إلى 47.1 في المائة بشكل عام في عام 2024، في ظل سيناريو استمرار الحرب حتى أغسطس. وفي إطار هذا السيناريو، من المتوقع أن تنخفض معدلات المشاركة في القوى العاملة بمقدار 3.8 نقطة مئوية للرجال و 1.3 نقطة مئوية للنساء. ومن البديهي أنَّ العمال بحاجة إلى الدعم لاستعادة فرص العمل اللائق وضمانها من أجل التغلب على الأزمة الحالية والتعافي منها.

وتهدف هذه المحصّلة إلى مساعدة العمّال على استعادة ما فقدوه من فرص عمل، واستحداث فرص عمل جديدة، وضمان إعادة دمج العمال الذين تأثروا سلباً بالأزمة في القوى العاملة ــ كل ذلك بهدف تعزيز التعافي الاقتصادي والاستقرار. هذا وستُنفّذ مجموعة من التدخلات المترابطة في إطار هذه المحصّلة لاستحداث فرص عمل جديدة من خلال خطط التشغيل المكثف والطارئ المصممة لتوفير الدخل للنساء والرجال، إلى جانب توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية الضرورية للتعافي؛ والتوفيق بين الباحثين عن عمل والفرص الجديدة من خلال تحسين المهارات والتشغيل والتدريب؛ وتعزيز دور منظمات العمال لحماية حقوقهم في العمل.

**507,000**

فلسطيني **خسروا عملهم** منذ بدء الحرب

لا يزال معظم العمّال الذين فقدوا فرص عملهم **عاطلين عن العمل ومن دون دخل**

**16.9%**

من جميع الفلسطينيين العاملين كانوا **يعملون في إسرائيل والمستوطنات** قبل الحرب

**فقد** أكثر من

**160,000**

عامل فلسطيني في إسرائيل والمستوطنات وظائفهم بسبب القيود المفروضة على الحركة وإلغاء التصاريح

من المتوقع انخفاض

**9.4%**

في **الأجور اليومية** إذا استمرت الحرب حتى أغسطس 2024

**50.8%**

**بطالة** في الأرض الفلسطينية المحتلة حتى مايو 2024 (وتقديرات 47.1 ٪ إجمالا في عام 2024)

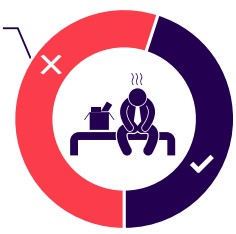

© Mohammad Ghazza/ILO

## محصّلة التعافي 2. الحماية الاجتماعية -

يتمتع الرجال والنساء الفلسطينيون وأسرهم بإمكانية الوصول إلى أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق، مما يضمن أمن الدخل إزاء مخاطر دورة الحياة

وتشير التقديرات إلى أن الغالبية العظمى من سكان غزة يعيشون في فقرٍ متعدد الأبعاد. فيما اشتدّت مواطن الضعف الاجتماعي والاقتصادي في الضفة الغربية إلى أقصى الحدود. فالأشخاص الأقل قدرة على الصمود أمام صدمات الدخل، مثل كبار السن أو ذوي الإعاقات، يتأثرون من الحرب على نحوٍ غير متناسبٍ. وتلتمس حاجةٌ ملحّةٌ لدعم المساعدات الاجتماعية للفلسطينيين- لاتّقاء الأفراد والأسر شرّ الضعف، وتمكينهم من الحفاظ على قدرٍ من الاستقرار الاقتصادي إلى حين تتحسن الظروف. فانتشال الناس من براثن الفقر أصعب وأكثر كلفةً من تحصينهم - عبر الحماية الاجتماعية - ضدّ الوقوع في الفقر في المقام الأول.

وبموجب هذه المحصّلة، ستدعم منظمة العمل الدولية جهود التعافي والاستقرار من خلال توفير المساعدة المالية المباشرة لمن هم في أمس الحاجة إليها، إلى جانب تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية. ويشمل ذلك تعزيز التنسيق في قطاع الحماية الاجتماعية بالاستناد إلى الدور الرائد لدى منظمة العمل الدولية في مجال تحسين الاتساق عبر الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وتقديم المخصصات الاجتماعية لدعم الفئات الأكثر ضعفاً (كبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والنساء والأطفال) في ظلّ تعزيز النظم الوطنية؛ وتوفير تأمينات البطالة - وكلها خطوات مرتبطة بإدخال إصلاحات أساسيّة على قطاع الضمان الاجتماعي - إلى جانب دعم العمّال للعودة إلى سوق العمل.

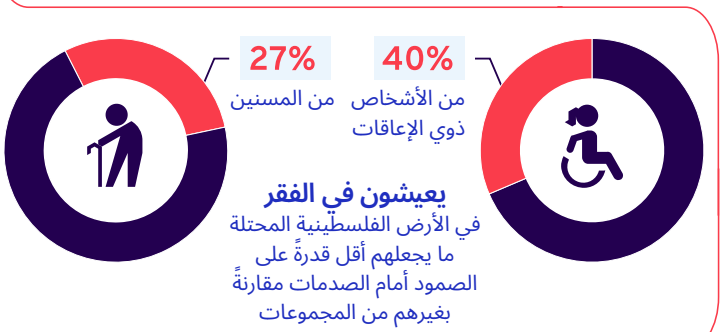


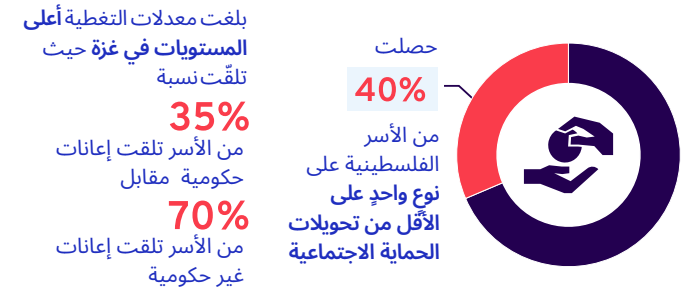

ظلت برامج المساعدة الإنسانية غير متوافقة مع المخططات الحكومية مثل البرنامج الوطني للتحويلات النقدية

© ILO

© ILO

## محصّلة التعافي 3. إنعاش الأعمال -

### اكتساب الشركات في القطاعات ذات الأولوية قدرةً أكبر على الصمود والتعافي السريع من خلال تعزيز سلاسل القيمة وتعزيز الوصول إلى خدمات دعم مشاريع الأعمال

تكافح الشركات الفلسطينية للتعامل مع تأثير الأزمة الحالية، مع انخفاض حجم مبيعاتها الشهرية واضطرار الغالبية العظمى منها إلى اتخاذ إجراءات يائسة، بما في ذلك تسريح العمال. وعلى المدى المتوسط، يمكن أن تؤدي التخفيضات المطولة في الإنفاق والاستهلاك إلى ركودٍ في الطلب وإغلاق الشركات بشكلٍ دائم. وما ينطبق على الأسر لناحية تكبّد ضعف الكلفة لانتشالها من الفقر منه لحمايتها من الوقوع فيه في المقام الأوّل ينطبق على الشركات، فالاحتفاظ بالعمال الحاليين أكثر فعالية من حيث التكلفة، مما يؤدي إلى تعافٍ أسرع ويلغي الحاجة إلى تكاليف التسريح وإعادة التشغيل. وتُعدّ المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات فضلاً عن الكيانات التي يمكنها دفع التعافي الاجتماعي والاقتصادي أكثر المؤسسات تضررًا من الأزمة. ومن خلال الدعم المناسب، لن تتمكن هذه المؤسسات الصمود فحسب، بل ستزدهر وتقود السبيل نحو التعافي.

ستعزز هذه المحصّلة إنعاش مشاريع الأعمال من خلال دعم الوصول إلى التمويل والمدخلات والأسواق الجديدة التي تحتاجها للتعافي من الأزمة. ويشمل ذلك تزويد أصحاب العمل بإعاناتٍ لدعم الأجور بهدف استبقاء العمّال سيناريو يعود بالفائدة على جميع الأطراف، لمساعدة الشركات على مواصلة العمل مع ضمان فرص العمل للعمّال؛ وتمكين منظمات أصحاب العمل من تقديم مساعدة أفضل للشركات المتضررة في القطاعات الاقتصادية الحيوية؛ وتعزيز التعاونيات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تنمية سلاسل القيمة.

**97.2%**

من الشركات التي شملها الاستطلاع في الضفة الغربية شهدت **انخفاضًا في حجم مبيعاتها الشهرية** بعد الحرب

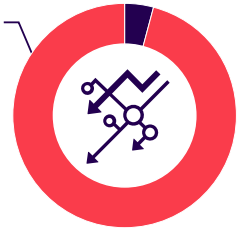

**90.8%**

من الشركات التي شملتها الدراسة تراجعت قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب **القيود المفروضة على السيولة**

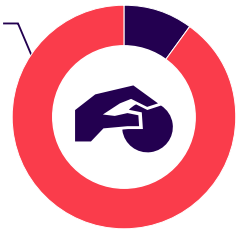

**40%**

من المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي شملتها الدراسة اضطرت إلى **تسريح العمال بشكل دائم**

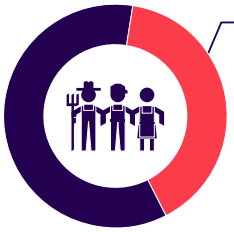

**74%**

من الأسر التي شملتها الدراسة أفادت عن **خسارة على مستوى الدخل تراوحت بين 40% و100%**

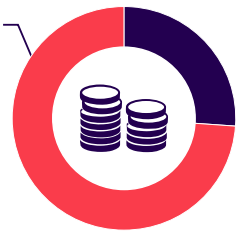

**70%**

**انخفاض في القوة الشرائية** في الأرض الفلسطينية المحتلة (حسب تقديرات اليونيدو)


مكتب منظمة العمل الدوليّة التمثيلي في القدس
https://www.ilo.org/occupied-palestinian-territory
T: +972-2-6260212
Email: jerusalem@ilo.org